

أضواء وملامح الهيئات الاقتصادية عام ٢٠١٨

تخضع الهيئات العامة الاقتصادية لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وإشراف وزارات محددة وفقا لطبيعة نشاط كل منها .

وتباشر الهيئات الاقتصادية وعددها ٤٨ هيئة (حيث تم دمج المؤسسة العلاجية بالقاهرة مع المؤسسة العلاجية بالإسكندرية تحت مسمى المؤسسة العلاجية) مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوفير السلع والمنتجات والخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطن المصري وحمايته وإجراء التصميمات والاستشارات الهندسية اللازمة لتنفيذ المشروعات سواء التكميلية أو مشروعات المرافق المتعلقة بها . وتجدر الإشارة إلي فصل موازنات الهيئات الاقتصادية عن الموازنة العامة للدولة لإعطائها المرونة في الإدارة .

وتشير الإيرادات الإجمالية المحققة بالهيئات الاقتصادية إلي التواصل في تأدية رسالتها في تقديم السلع والخدمات ومنتجاتها في توقيتاتها وبأعلى جوده .



أسفرت نتائج أعمال الهيئات الاقتصادية عن تحقيق ٣١ هيئة اقتصادية أرباحا صافية تأتي في مقدمة الهيئات الراححة هيئة قناة السويس تليها الهيئة المصرية العامة للبترول تليها الهيئة العامة للتأمين الصحي تليها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ثم الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات .

بينما أسفرت نتائج أعمال عدد ١٤ هيئة اقتصادية عن تحقيق خسائر خلال العام تأتي في مقدمة تلك الهيئات الهيئة القومية لسكك حديد مصر يليها الهيئة الوطنية للإعلام يليها الهيئة العامة للسلع التموينية ثم هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة .

والجدير بالذكر إنه من ضمن الهيئات الخاسرة الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات مع العلم أنها هيئة اقتصادية تمارس العديد من الأنشطة ومنها إقامة المعارض في الداخل والخارج والإشراف عليها ومنح التراخيص لها وإقامة المؤتمرات والندوات والمساعدة في أبرام الصفقات التجارية للمنتجات المصرية التي تتم في المعارض ، مما يستلزم الأمر إلي تدارك الأمور في السياسات التشغيلية لتلك الهيئة في ضوء التشريعات والضوابط الحاكمة للنهوض بها والوصول إلى نقطة التعادل وتمكينها من بيئة تشغيل عادلة .

أما بالنسبة للهيئات المتعادلة فهي :

صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص – صندوق التأمين للعاملين بالقطاع الحكومي -
المؤسسة العلاجية تلاحظ أنها متعادلة .

من الملاحظ التزايد المتلاحق فى تكلفة إقتناء وحدات إنتاج لبعض الهيئات وما يترتب عليها من
أعباء وخاصة هيئة سكك حديد مصر وهيئتى النقل العام بالقاهرة ونقل الركاب بالإسكندرية وهيئات الموانئ
المصرية التى تشكل محطات رئيسية على مسارات حركة التجارة المصرية والمدن الصناعية التى تمثل
ظهير مناسب للموانئ بعد تطويرها بالإستفادة من عبقرية المكان وطبيعته وخلق فرص عمل حقيقية جديدة
تبث الأمل لدى المواطن المصرى .

أخيراً الهيئات الاقتصادية ركيزة أساسية فى الاقتصاد المصرى وتحتاج إلى إعادة هيكلة وخاصة
الهيئات غير المتوازنة والمتعثرة والتي تحقق خسائر لتمكينها من تأدية رسالتها وتقوية مراكزها المالية
بما ينعكس على تحسين أدائها وفقاً لمتطلبات المجتمع المصرى .
